وافق الاحتلال الإسرائيلي على سلسلة إجراءات لتسهيل الوضع المعيشي في قطاع غزة، وذلك خشية من تصعيد جديد للفصائل وتحسباً لدخول أطراف عربية أخرى على خط الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، تُضعف الدور المصري

تسهيلات إسرائيلية لإنقاذ تهدئة غزة

رغبة بالحفاظ على دور القاهرة كوسيط مع الفصائل

غضب في غزة من تأخر إعادة الإعمار بعد عدوان مايو الماضي (مجدي فتحي/Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

فيما يبدو أنه استجابة لنصائح مصرية بشأن الوضع الملتهب في قطاع غزة، وتصاعد مستوى الغضب لدى الفصائل الفلسطينية، كشفت مصادر مصرية خاصة، على اطلاع بشأن الوساطة المصرية بين حكومة الاحتلال والفصائل، أن «مسؤولين في حكومة الاحتلال أبلغوا القاهرة استعدادهم لتنفيذ بعض المطالب التي من شأنها تخفيف حدة الاحتقان، للحفاظ على التهدئة في القطاع». وقالت المصادر في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد» إنّ «الموقف الإسرائيلي الأخير جاء نتيجة الحرص على الحفاظ على الدور المصري في قطاع غزة وعلاقته مع الفصائل الفلسطينية المختلفة، في ظل محاولات لسحب البساط من القاهرة في هذا الشأن لصالح دول عربية أخرى، بينها الجزائر، التي أبدت استعدادها لاستضافة حوار ما بين الفصائل الفلسطينية. وهو الدور الذي تؤديه القاهرة، وترغب إسرائيل في الحفاظ عليه». وأوضحت المصادر أن «إسرائيل ستحقق بعض المطالب الفلسطينية، في سبيل دعم موقف القاهرة كوسيط، والحفاظ على علاقاتها بالفصائل الفلسطينية، التي أبدت تذمّراً من عدم تنفيذ المطالب التي وضعتها أمام الوسيط المصري». وأشارت إلى أن «المسؤولين في حكومة الاحتلال أبلغوا القاهرة استعدادهم لزيادة تصاريح العمل داخل الخط الأخضر لأبناء قطاع غزة بواقع 5 آلاف تصريح إضافي، مع إمكانية زيادة العدد لاحقاً على ضوء متابعة الوضع خلال الفترة المقبلة».

وذكرت المصادر أن «المسؤولين في حكومة الاحتلال أبلغوا المسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصرية استعدادهم لعقد لقاء تنسيقي بشأن التوافق حول بدء القاهرة تنفيذ عمليات البناء ضمن مبادرة إعادة الإعمار، من خلال تحديد مكونات المرحلة التالية في أعقاب انتهاء الجانب المصري من عمليات إزالة الركام والمخلفات من المواقع التي ستشهد تنفيذ المبادرة». وأوضحت المصادر أن الاجتماع المرتقب «سيشهد التوافق حول دخول مواد البناء اللازمة، والاطلاع على الآليات المصرية اللازمة لمراقبة عدم تسرب أية كمية من تلك المواد لصالح أية إنشاءات ذات أبعاد عسكرية في القطاع».

وكانت مصادر مصرية قد كشفت في وقت سابق لـ«العربي الجديد» عن «مطالبة مصر مسؤولي الاحتلال بضرورة اتخاذ إجراءات متعلقة بالأسرى لإنهاء الأزمة، بالإضافة إلى زيادة تصاريح العمل للفلسطينيين، مع رفع الرقم الحالي المقدّر بـ10 آلاف تصريح، لتسهيل الدور المصري لمنع التصعيد والحفاظ على حالة الهدوء».

وشرعت القاهرة أخيراً في بث رسائل إيجابية للفصائل الفلسطينية، في محاولة لامتصاص الغضب المتصاعد في القطاع، وجاء ضمن تلك الرسائل شروع المسؤولين في جهاز المخابرات العامة في تسيير خط حافلات حديثة، عبر إجراءات ميسّرة لخدمة المسافرين عبر معبر رفح الحدودي، كاستجابة لأحد المطالب الرئيسية. وفي السياق كشفت المصادر المصرية التي تحدثت مع «العربي الجديد» أن الإجراءات المصرية الجديدة شملت الدفع بوفد طبي موسع، ضمن قافلة مساعدات مصرية دخلت القطاع يوم الخميس الماضي عبر معبر رفح، تلبية للاستغاثات الطبية من الجانب الفلسطيني، بشأن حالات عاجلة تحتاج إلى تدخلات جراحية، في وقت يصعب فيه نقلها خارج القطاع بسبب صعوبة تلك الحالات وتعقيد إجراءات النقل. وبحسب المصادر، فإن الوفد الطبي المصري أجرى منذ وصوله عشرات العمليات الدقيقة في مستشفيات القطاع لعدد من المرضى هناك.

وكشفت المصادر أن الإجراءات المصرية تستهدف قطع الطريق أمام موجة تصعيد محتملة، في ظل حالة الاستياء لدى الفصائل من مماطلة سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الوفاء بتعهداتها، وتأخر الجانب المصري في التزاماته، في إطار الوساطة من أجل تثبيت وقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية في القطاع وقوات الاحتلال الإسرائيلي.

ولفتت المصادر إلى الجهود المضاعفة التي تبذلها القاهرة في الفترة الأخيرة، في محاولة لإقناع الحكومة الإسرائيلية بإقرار بعض التسهيلات لـ«نزع فتيل الأزمة الراهنة»، خشية دخول أطراف خارجية على خط الأزمة الراهنة وتأجيج المشهد الحالي، لخدمة أجندات إقليمية. وبحسب مصدر مطلع فإن «زيارة الوفد المصري الأخيرة لقطاع غزة والأراضي المحتلة كانت كاشفة»، لافتاً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن «الوفد رفع تقريراً للقيادة المصرية، وحمل دلالات واضحة بشأن خطورة الوضع الراهن، وإمكانية انفجار المشهد في أي لحظة ما لم يتم التعامل معه سريعاً، عبر تدخل على المستوى القيادي الأعلى لإقناع الجانب الإسرائيلي بضرورة تقديم تنازلات والدفع بتسهيلات إذا ما كان يرغب في الحفاظ على حالة الهدوء».

وفي سياق متصل، قالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس الأحد، إن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تعتزم تقديم تسهيلات جديدة لقطاع غزة، بما في ذلك زيادة عدد تصاريح العمل في إسرائيل، وإتاحة الوصول إلى المسجد الأقصى لأداء الصلاة، منذ حظر ذلك مع انتشار جائحة كورونا. وأوضحت الصحيفة، في تقرير، أن الهدف الأساسي من وراء التسهيلات، ضمان المحافظة على استمرار الهدوء من جهة، ومضاعفة الضغط الشعبي في القطاع على حركة «حماس».

وأشارت الصحيفة إلى وجود خلافات داخل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وبين الجيش والمخابرات العامة (الشاباك) بشأن هذه التسهيلات، وخاصة زيادة عدد التصاريح للعمل في إسرائيل.

ولفتت الصحيفة إلى أن دولة الاحتلال تجري اتصالات مع الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق لإدخال مواد للبنى التحتية، ولا سيما في مجال الاتصالات، فضلاً عن إدخال مواد لازمة لإصلاح سفن وقوارب الصيد، بالرغم من أن الاحتلال يزعم أن مثل هذه المواد يمكن استخدامها لاستعمالات حربية، فيما تشترط إسرائيل أن تتعهد الأمم المتحدة ومفتشوها بضمان استخدام هذه المواد للأغراض المدنية فقط. وحول إعادة السماح لسكان القطاع بالوصول إلى المسجد الأقصى، قالت الصحيفة إن ذلك سيكون مشروطاً بموافقة عينية من (الشاباك) الإسرائيلي بشأن كل شخص يقدم طلباً من هذا النوع، إضافة إلى وضع شروط تتعلق بخلو سجل متقدم الطلب من أي إشارات لانخراطه أو انتمائه إلى أيّ من فصائل المقاومة.

وبحسب الصحيفة، أوضح مصدر أمني إسرائيلي أن أجهزة الأمن تفضل تقديم التسهيلات في أيام الهدوء، وذلك على أمل أن يؤسس ذلك لضغط شعبي على حركة «حماس» من سكان القطاع للمحافظة على الهدوء.

ولفتت الصحيفة إلى أن منح هذه التسهيلات يناقض التصريحات الإسرائيلية الرسمية في الأسابيع والأشهر الأخيرة التي اشترطت ربط إعادة إعمار القطاع بالتوصل إلى صفقة بشأن الجنود والإسرائيليين المحتجزين لدى المقاومة في القطاع.

للحديث تتمة...

2022 أصعب الأعوام على تونس
وليد التليلي

ينتظر الناس في مشارق الأرض ومغاربها أفول هذا العام الغريب الذي كان صعباً على البشرية جمعاء.

سجّن الناس في بيوتهم وأقفل مصانع وشركات وأثار أزمات وقلاقل في جهات كثيرة وزاد من معاناة المهجّرين والمنفيين. ولذلك ترتفع الآمال بشأن العام المقبل، برغم أن سليل كورونا الجديد بدأ ينفخ منذ الآن.

أما التونسيون فيودعون عامهم هذا بغصة في القلب وريبة كبيرة حول مآل حريتهم. ولا يبدو أن ضوءاً ظاهراً في الأفق قادر على إحياء جذوة أمل بشأنها بحسب ما يتبين من مواقف إلى حد الآن. فالرئيس قيس سعيّد ماضٍ في مشروعه، لا يسمع أحداً ولا يكترث لصوت ولا يعبأ بفكرة. وإذا ما صحت مخططاته فسيبدأ العام الجديد بإطلاق الاستشارة الشعبية التي تحدث عنها عبر منصة إلكترونية مع أول يوم من العام الجديد، وسط معارضة تشتد وتتصاعد وتوحي بأن الحوار ليس في الأفق وبأن الصدام هو المرجح.

وعندما تلتفت إلى مقر إضراب الجوع الذي تنفذه المعارضة التونسية، وترى عز الدين الحزقي، صاحب الـ75 عاماً والذي قضى حياته في النضال ضد الحبيب بورقيبة وضد زين العابدين بن علي، مضرباً عن الطعام ضد قيس سعيّد، تتساءل: هل سيقضي التونسيون حياتهم في نضال دائم ضد الظلم والقهر؟ وأليس من حقهم أن يتمتعوا يوماً بهدوء في بلد يحترم أهله وناسه؟ مخاوف كبيرة سابق لـ«العربي الجديد» عن «مطالبة مصر مسؤولي الاحتلال بضرورة اتخاذ إجراءات متعلقة بالأسرى لإنهاء الأزمة، بالإضافة إلى زيادة تصاريح العمل للفلسطينيين، مع رفع الرقم الحالي المقدّر بـ10 آلاف تصريح، لتسهيل الدور المصري لمنع التصعيد والحفاظ على حالة الهدوء».

وشرعت القاهرة أخيراً في بث رسائل إيجابية للفصائل الفلسطينية، في محاولة لامتصاص الغضب المتصاعد في القطاع، وجاء ضمن تلك الرسائل شروع المسؤولين في جهاز المخابرات العامة في تسيير خط حافلات حديثة، عبر إجراءات ميسّرة لخدمة المسافرين عبر معبر رفح الحدودي، كاستجابة لأحد المطالب الرئيسية. وفي السياق كشفت المصادر المصرية التي تحدثت مع «العربي الجديد» أن الإجراءات المصرية الجديدة شملت الدفع بوفد طبي موسع، ضمن قافلة مساعدات مصرية دخلت القطاع يوم الخميس الماضي عبر معبر رفح، تلبية للاستغاثات الطبية من الجانب الفلسطيني، بشأن حالات عاجلة تحتاج إلى تدخلات جراحية، في وقت يصعب فيه نقلها خارج القطاع بسبب صعوبة تلك الحالات وتعقيد إجراءات النقل. وبحسب المصادر، فإن الوفد الطبي المصري أجرى منذ وصوله عشرات العمليات الدقيقة في مستشفيات القطاع لعدد من المرضى هناك.

وكشفت المصادر أن الإجراءات المصرية

تحذير من استمرار اللعب بالنار

حذر المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة، امس الاحد، من أن «الشعب الفلسطيني لن يسمح باستمرار اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه»، مؤكدا ان الشعب الفلسطيني لديه كافة الوسائل للدفاع عن حقوقه». ولفت الى ان «الوضع الحالي جراء سياسات اسرائيل في الاراضي الفلسطينية بمثابة لعب بالنار وهو غير مقبول، ولا يُحتمل، ولن يُسمح باستمراره». واعتبر انه «لا يجوز باي حال من الاحوال امتحان عزيمة القيادة الفلسطينية وارادتها السياسية، وقدرة هذا الشعب العظيم الصامد المتسلح بحقوقه التاريخية وبالقانون الدولي».

احتجاجات السودان: القوى الأمنية تتقمص دور الضحية

في بيان، لم يكن الأول من نوعه، أعلنت القوى الأمنية السودانية، إصابة 58 عنصراً منها، خلال قمعهم مليونية، أول من أمس السبت في الخرطوم

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

بعد مرور 24 ساعة على الاحتجاجات العنيفة التي وقعت قرب القصر الرئاسي، في العاصمة السودانية الخرطوم، وخصوصاً التعامل الشديد لقوى الأمن مع الآف المتظاهرين، أعلنت لجنة الأمن بولاية الخرطوم، أمس الأحد، أن نحو 58 من رجال الشرطة أصيبوا خلال التصدي للاحتجاجات. وادّعت اللجنة في بيان، أن أشخاصاً متفلتين اندسوا خلال الاحتجاجات، وأنها رصدت عمليات تخريب لمقر للشرطة خاص بالفحص الآلي على السيارات، في منطقة شرق النيل، إضافة إلى تهشيم زجاج سيارات تابعة للشرطة، وإتلاف الشوارع واللوحات الإعلانية والإشارات المرورية. وادّعت اللجنة أن الشرطة تعاملت بالحد الأدنى من القوة، مستخدمة الغاز المسيل للدموع للحد من تلك التجاوزات. وهي ليست المرة الأولى التي تتحدث فيها السلطات الأمنية عن عمليات تخريب، فقد اعلنت من قبل عن إحراق المتظاهرين لقسم الشرطة بمنطقة الصافية في الخرطوم بحري، وبسببه القت القبض على عدد من الثوار، وقدمتهم للمحاكمة، ومن بينهم أربعة قُصّر.

وذكر بيان لجنة أمن الخرطوم، أن الشرطة القت القبض خلال مليونية، أول من أمس السبت، على 114 شخصاً، وبدأت إجراءاتها القانونية لمحاكمتهم، قبل أن تؤكد احترامها حق التعبير وحق المواطنين في التظاهرات السلمية. وذكر البيان أن تسليح الشرطة أثناء التظاهرات كان فقط بـ«أدوات فض الشغب، للتعامل مع التجاوزات من أجل تأمين المواطنين، في إشارة إلى نفي تورطها في إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، والذي كانت نتيجته من قبل مصرع أكثر من 48 متظاهراً وجرح المئات، منذ انقلاب 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. في المقابل، أعلنت لجنة الأطباء المركزية أن 178 شخصاً من المشاركين في مليونية السبت، أصيبوا خلال فض قوات الانقلاب لموكب وسط الخرطوم، مشيرة إلى أن من بين الإصابات، 3 بالرصاص الحي. وقال مسعفون مرتبطون بالاحتجاجات إن عنف قوات الأمن تسبب في إصابة 178 متظاهراً، بينهم ثمانية أصيبوا بذخيرة حية.

وتثير بيانات الشرطة وبقية الجهات الأمنية كثيراً من التساؤلات عن مدى صدقيتها، لا سيما ما يتصل باتهام المتظاهرين بارتكاب أعمال العنف. وهي اتهامات ترد عليها لجان المقاومة والنأشطون، بتأكيد سلمية التظاهرات منذ بدايتها في عام 2018 ضد نظام الرئيس المعزول عمر البشير.

وفي السياق، بلغت «محامو الطوارئ»، وهو جسم شكّله عدد من المحامين السودانيين لتقديم المساعدات القانونية للموقوفين أثناء التظاهرات، في بيان، إلى أن السلطات الانقلابية هي من يتحمل مسؤولية العنف المفرط من قبل القوات الأمنية تجاه الثوار. وأدى ذلك إلى وجود عدد من المصابين في مليونية 25 ديسمبر/كانون الأول، تفاوتت إصابتهم بدرجات مختلفة ما بين خطيرة ومتوسطة، بعضهم احتاج إلى إجراء عمليات جراحية مستعجلة. ويكشف «محامو الطوارئ» أنه تم اعتقال «10 ثوار»، بينهم نساء وأطفال، وتمّ الإفراج عن بعضهم. وحول بيان لجنة أمن الخرطوم، يقول الخبير الشرطي، عمر عثمان، في حديث مع «العربي الجديد»، إن محاولات الجهات الأمنية، بناء صورة ذهنية عن عنف التظاهرات لن يكتب لها النجاح، خصوصاً في ظل المعايشة الواقعية للتظاهرات وسلميتها، وفي ظل وجود وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية التي تصور كل شيء في لحظته وتعكسه». ويشير إلى أنه تم استخدام «الحجارة تجاه القوات النظامية وهو أمر غير مقبول ومرفوض من الجميع، لكنه يُفهم في سياق أنه ردة فعل طبيعية على الاستخدام المفرط للقوة ضد الثوار، الذين يواجهون الرصاص والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع».

ويكشف عثمان أن عبوات الغاز المسيل للدموع تحدث بطريقة أقفية غير صحيحة، وتسبب في إصابة الثوار بارتجاج المخ أو الشلل الكامل أو الجزئي، هذا غير تأثيرات الغاز الخطيرة على العيون، مشيراً إلى أن تقليل إصابات الشرطة مرتبط بطريقة تعاطيها مع التظاهرات السلمية.

ويضيف عثمان أن بيانات الجهات الأمنية، ومن بينها بيان الشرطة، تحرص على رصد الإصابات وسط أفرادها، في تجاهل للإصابات الأخرى التي تقع وسط الثوار، وهذا أمر يضرّ بحيادية الشرطة، المسؤولة عن سلامة الجميع وليس أفرادها وحدهم. ويدعو القوات الأمنية إلى التوضيح للرأي العام حجم الإصابات الأخرى، منبهاً إلى أن معظم البيانات الأمنية تصدر متأخرة جداً، فلا تجد الاهتمام الكافي وتواجه بموجة من الانتقادات، تحديداً حين تنشرها على صفحاتها في وسائل التواصل الاجتماعي.

وشهد يوم السبت، مليونية كبيرة، استبقتها السلطات بقطع خدمات الإنترنت والهاتف المحمول، ثم اتبعتها بإطلاق الغاز المسيل للدموع، مع منْعها المتظاهرين من الوصول إلى القصر الرئاسي. وكان مئات الآلاف من السودانيين، قد خرجوا في عدد من المدن السودانية، في إطار حملة التصعيد ضد الانقلاب العسكري والتسوية بين العسكر وبين رئيس الوزراء عبد الله حمدوك. وجرت عمليات كر وفر على بعد بضع عشرات الأمتار من القصر بين الشرطة والمحتجين، وواجه المتظاهرون كذلك وابلاً من قنابل الغاز المسيل للدموع لدى محاولتهم عبور الجسور التي تربط الخرطوم بضواحيها. ومساء السبت، أعلنت لجنة الأطباء المركزية (بمثابة نقابة للأطباء معارضة للعسكريين) أن «قوة مسلحة قامت بالاعتداء على مستشفى الخرطوم التعليمي والتعدي بالضرب على الكوادر الطبية والمرضى والمصابين، وأطلقوا عبوات غاز مسيل للدموع وقنابل صوتية داخل حرم المستشفى». وتمكنت مواكب وسط الخرطوم من الوصول لمحيط القصر الرئاسي، قبل أن تغادر طواعية بأمل العودة مرة أخرى في مليونية جديدة يوم الخميس المقبل.

اعتقلت القوى الأمنية 114 شخصاً خلال مليونية السبت

أعلنت لجنة الأمن إصابة نحو 58 من رجال الشرطة

شرق غرب

اقتحامات للأقصى... واعتقالات في الضفة والقدس

اقتحم عشرات المستوطنين، أمس الأحد، باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث نفّذوا جولات استفزازية فيه، فيما اعتقلت شرطة الاحتلال، أمس، ثلاثة موظفين في دائرة الأوقاف الإسلامية، أثناء عملهم في المسجد. كذلك نفذت قوات الاحتلال عمليات اعتقال في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس. على صعيد آخر، اقتحمت قوات الاحتلال، أمس الأحد، منزل محافظ القدس، عدنان غيث، واعتقلت ثلاثة شبان من بلدة سلوان.

(العربي الجديد)

بريطانيا: توقيف رجل تسلل إلى قصر وندسور

أوقفت الشرطة البريطانية رجلاً يشتبه في أنه اقتحم أراضي قصر وندسور، حيث كانت الملكة إليزابيث الثانية (الصورة) تقضي عيد الميلاد، حامداً ما وصفته بأنه قوس ونشاب. وأوضحت شرطة المنطقة، في بيان صدر مساء أول من أمس السبت، أن «التحقيق جار في هذا الحادث بالتعاون مع زملاء من شرطة العاصمة»، مضيفةً أنها رصدت الشاب المتسلل البالغ 19 عاماً، صباح يوم عيد الميلاد.

(فرانس برس)

مقتل عنصرين من الحرس الثوري الإيراني

قتل عنصران من قوات الحرس الثوري الإيراني في اشتباكات وقعت في محافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرقي إيران، أول من أمس السبت. ونقلت وكالة فارس للأنباء، عن بيان للعلاقات العامة لمقر «قدس» التابع للحرس الثوري، أمس الأحد، أن اثنين من كوادر الحرس الثوري قتلا خلال أداء مهامهما، أول من أمس السبت، باشتباكات مع مسلحين وصفتهم بـ«الأشرار». ولفتت إلى أن الاشتباكات دارت في بلدة زاهدان مركز محافظة سيستان وبلوشستان.

(الأناضول)

اجتماع بين الاعرجي وقائد بعثة «الأطلسي» في بغداد

أكد مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، ضرورة إبعاد العراق عن أي نزاع إقليمي، رافضاً خلال استقباله، أمس الأحد، قائد بعثة حلف شمال الأطلسي في العراق، مايكل أنكر، استخدام الأراضي العراقية للاعتداء على أي دولة. ووفقاً لبيان لمكتب الأعرجي، فإنه «تم خلال اللقاء، بحث سبل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، والدعم المقدم من بعثة التحالف للعراق في مجال المشورة والتدريب».

(العربي الجديد)

كوريا الجنوبية تؤكد حاجتها لقدرات دفاعية

أكد الرئيس الكوري الجنوبي، مون جيه إن (الصورة)، أمس الأحد، على حاجة بلاده لامتلاك قدرات دفاعية، ليس فقط لردع التهديدات الكورية الشمالية، ولكن أيضاً للتعامل مع مواقعها الجيوسياسي «الذي يقع بين قوى عظمى». ووفقاً لوكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية، اعتبر مون أن «تعزيز القدرات الدفاعية ضرورات احترام حسن الجوار». كما اتفقا على «مواصلة محاربة التنظيمات الإرهابية في المنطقة بالأشكال كافة»، واستعرضا «الجهود المبذولة من جانبهما في هذا الصدد».

تباين سعودي مصري حول سورية

بن فرحان وشكري في القاهرة (محمد الشاهد/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية أن القاهرة تلقت أخيراً موقفاً سعودياً رافضاً لمسألة عودة سورية لمقعدها في جامعة الدول العربية خلال الفترة المقبلة، قبيل انعقاد القمة العربية في الجزائر في مارس/آذار المقبل، فيما كشفت عن تنسيق بشأن كل من ليبيا والعلاقات مع تركيا. وقالت المصادر، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، إن مشاورات مصرية سعودية جرت خلال أعمال لجنة المتابعة والتشاور السياسي بين الدولتين، في القاهرة، منتصف ديسمبر/كانون الأول الحالي، بشأن جهود إعادة سورية إلى الجامعة العربية، وهو ما تمسكت الرياض برفضه في القمة الراهن، على الرغم من محاولات حثيثة من جانب القاهرة لإقناع القيادة السعودية بتغيير مواقفها من النظام السوري.

وبحسب المصادر، فإن الموقف السعودي جاء بدعوى عدم تقديم رئيس النظام السوري، بشار الأسد، أي إشارات بشأن تغييرات حقيقية متعلقة بقضايا جوهرية تمس السعودية وأمن منطقة الخليج. وكشف أحد المصادر، عن أن الموقف السعودي بشأن سورية وعودتها للجامعة العربية، يرتبط بشكل وثيق بالموقف الأميركي في هذا الصدد، والذي ينضمن رؤية كاملة للتعامل مع ملف سورية، بحيث تكون عودتها للجامعة، خطوة ضمن خطوات أخرى متعلقة بحل دولي للأزمة السورية.

وقال المصدر إن «السعودية ترى أنه من دون ضمانات واضحة من جانب النظام السوري، ستكون خطوة عودة سورية لمقعدها في الجامعة العربية، بمثابة منح إيران مقعداً داخل الجامعة، وهو الأمر المستحيل في ظل حالة التهديد الذي تمثله طهران لمنطقة الخليج بالكامل».

في مقابل ذلك، ترى القاهرة بحسب مصدر دبلوماسي آخر، أنّ «عدم عودة سورية للحضن العربي، سيجعلها فريسة سهلة خاضعة لإملاءات أطراف أخرى تمثّل إزعاجاً للقوى العربية». وأوضح المصدر أن «الصراع الأميركي الروسي بشأن الملف السوري، لا يمكن فصله بشكل ما عن صراع الإرادات والرؤى العربية بشأن إعادة سورية للجامعة»، مؤكداً أن «تضارب الرؤى والتحالفات بين الأطراف العربية هو ما يعطل تلك الخطوة».

وأضاف المصدر أن «القوى العربية التي تدفع نحو عودة دمشق، تُخضع ذلك لمعادلات سياسية دولية وإقليمية ضمن رؤية مرتبطة بقضايا ذات تأثير داخلي عليها، والعكس صحيح بشأن من يرفضون». وبحسب المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن المشاورات المصرية السعودية في القاهرة أخيراً، تضمنت أيضاً تنسيق الرؤى المصرية السعودية بشأن الأزمة الليبية.

وكشفت المصادر أنه «في وقت سابق، كان الموقف السعودي أكثر التصاقاً بالرؤية الإماراتية في هذا الصدد، وهذا الأمر كان يمثل إزعاجاً للقاهرة، لكن في الوقت الراهن، حدث تطور كبير على الموقف السعودي، بشكل يميل بدرجة كبيرة إلى الموقف المصري ورؤيته بشأن حل الأزمة الليبية». وكشفت المصادر أن المشاورات في القاهرة، تناولت كذلك وضع إطار تنسيقي للعلاقات المصرية السعودية بتركيا، في ظل مساع سعودية لتصحيح مسار تلك العلاقات، موضحةً أنه «تم التوافق على التنسيق بين القاهرة والرياض بالشكل الذي يضمن علاقات متوازنة بينهما، فضلاً عن التنسيق في مواجهة أنقرة بشكل لا يدفع إلى طرف من الاثنين إلى تقديم تنازلات أكثر من اللازم». وكانت السعودية ومصر أعلنتا منتصف ديسمبر الحالي في بيان للجنة المتابعة والتشاور السياسي بين الدولتين، التي عقدت لقاءً في القاهرة برئاسة وزيري الخارجية في البلدين، سامح شكري وفيصل بن فرحان، توافقهما على «ضرورة العمل العربي المشترك وحل أزمات المنطقة ودعم الدول الوطنية وأمن شعوب المنطقة واستقرارها». وأكد البيان أن المشاورات «شهدت توافق وجهات نظر وروى البلدين إزاء العديد من القضايا والأزمات التي تمر بها المنطقة والعالم، بشكل أكد عمق العلاقات الاستراتيجية التي تربطهما، واتفاق إرادتهما السياسية الجادة في تحقيق الاستقرار في المنطقة».

وأكد الجانبان (رفض أي محاولات لأطراف إقليمية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية أو تهديد استقرارها وتقويض مصالح شعوبها؛ سواء كان ذلك عبر أدوات التحريض العرقي والمذهبي، أو أدوات الإرهاب والجماعات الإرهابية، أو عبر تصورات توسعية لا تحترم سيادة الدول أو ضرورات احترام حسن الجوار». كما اتفقا على «مواصلة محاربة التنظيمات الإرهابية في المنطقة بالأشكال كافة»، واستعرضا «الجهود المبذولة من جانبهما في هذا الصدد».

مناورات «الركن الشديد 2»

قادة أسرى «حماس» يقررون الإضراب

غزة، رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلنت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، أمس الأحد، انطلاق المناورة المشتركة للأذرع العسكرية لمختلف الفصائل الفلسطينية التي اطلقت عليها اسم «الركن الشديد 2»، على أن تستمر لأيام عدة. وقالت الغرفة في بيان إن «هذه المناورة تشهد مشاركة فصائل المقاومة كافة، حيث من المقرر أن يشهد التدريب المشترك العديد من الأنشطة التدريبية والفعاليات العسكرية لتبادل الخبرات بين جميع فصائل المقاومة لتحقيق التجانس وتوحيد المفاهيم وسرعة تنفيذ المهام بكفاءة واقتدار». وأضافت أن التدريبات ستختتم بمناورة «الركن الشديد 2» العسكرية المشتركة التي تهدف إلى رفع الكفاءة والجاهزية القتالية لفصائل المقاومة لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات.

وهذه هي المناورة الثانية التي تجريها الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة منذ إعلان تأسيسها، وتأتي بعد أيام قليلة من اختتام «كتائب عز الدين القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، مناورة عسكرية أجرتها بشكل منفرد أطلقت عليها «درع القدس». وتزامن مناورة «الركن الشديد 2» مع تصاعد التهديدات التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية في غزة تجاه الاحتلال في ضوء المماطلة الإسرائيلية في رفع الحصار وتصاعد الانتهاكات بحق الأسرى والقدس المحتلة، وما تشهده الضفة من اعتداءات للمستوطنين على القرى الفلسطينية.

أكد نادي الأسير أن الأوضاع متوترة في سجون الاحتلال

في غضون ذلك، قالت الهيئة القيادية العليا لأسرى «حماس»، في بيان مقتضب أمس: «قررنا الدخول بالساعات القادمة في معركة الإضراب عن الطعام للفوج الأول، وعلى رأسهم قادة الأسرى الرموز»، من دون ذكر رقم محدد لعدد من سيدخل في الإضراب. وحذّرت الهيئة من توجّهها نحو «حل التنظيم بشكل فعلي، بعد خطوة الإضراب عن الطعام»، قائلة إن قرار حل التنظيم «له ما بعده».

وكان «نادي الأسير» الفلسطيني قد أفاد، أمس الأحد، بأنّ الأوضاع في سجون الاحتلال الإسرائيلي «ما زالت متوتّرة، وأنّ الأقسام التي تضم أسرى «حركة حماس» مغلقة، لكن حواراً يجري بين الأسرى وإدارة سجون الاحتلال. ولفت «نادي الأسير»، في بيان، إلى أنّ «الأسرى أكدوا أنّه في حال لم تستجب إدارة السجون لمطالبهم فإنهم سيتّجهون إلى التصعيد». وتتمثّل مطالب الأسرى «في عودة الأمور إلى ما كانت عليه في (سجن نفحة)، ورفع كافة العقوبات المفروضة، وإنهاء عزل الأسرى، بالإضافة إلى تركيب هاتف عمومي للأسيرات».

بعد رضوخ الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي للتحالف وإطاحته بالمحافظ محمد بن عديو، باتت محافظة شبوة أمام واقع جديد، وسط مخاوف من عودة التوتر إلى المحافظة التي تعيش استقراراً نسبياً منذ عامين

شبوة على مفترق طرق

الرئاسة اليمنية ترضخ لضغوط التحالف

قوات موالية للشرعية في شبوة (عبد الله القادري/فرانس برس)

شبوة ـ **هناء عبدربه، زكريا الكمالي**

تقف محافظة شبوة اليمنية على مفترق طرق مختلفة، قد تقود إلى تغييرات في المشهد السياسي والاجتماعي فيها بشكل كامل، وذلك جراء رضوخ الرئيس عبدربه منصور هادي، لضغوط التحالف الذي تقوده السعودية، وحلفاء الإمارات، والإطاحة بالمحافظ محمد صالح بن عديو، المتهم بالانتماء لحزب «التجمع اليمني للإصلاح» الإسلامي، على الرغم من النهضة التي حققها طيلة السنوات الثلاث الماضية خلال توليه منصبه.

وكانت شبوة، وهي محافظة غنية بالنفط والغاز جنوبي شرق اليمن، تعيش حالة من الاستقرار النسبي منذ عامين، مقارنة ببقية المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية، في أعقاب طرد قوات النخبة الشبوانية (التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي والمدعومة من الإمارات) من عاصمة المحافظة عتق، من قبل القوات الأخيرة سيطرتها على المحافظة.

وبعد شهرين من عودة شبوة إلى واجهة المشهد اليمني المضطرب، إثر سقوط 3 مديريات منها في قبضة الحوثيين، هي بيحان وعسيلان والعين، والأخيرة كانت إحدى مفاتيح جماعة الحوثيين لإسقاط الخاصرة الجنوبية لمحافظة مأرب بعد التوغل منها إلى مديرية حريب، عيّن الرئيس هادي، أول من أمس الجمعة، الشيخ عوض محمد عبدالله العولقي خلفاً لبن عديو، الذي رفض على الفور قرار تعيينه مستشاراً رئاسياً.

واعلن بن عديو الذي كان قد غادر اليمن في رحلة علاجية خارجية بعد تسريبات عن قرب إقالته، رفضه للقرار الرئاسي بتعيينه مستشاراً للرئيس هادي، بالقول «أثمّن لفخامة رئيس الجمهورية ثقته في تعييني مستشاراً له، ولم أكن في يوم من الأيام معتذراً عن مهمة كلفني بها». وأضاف «لكن اليوم أستسمحه في الاعتذار عن عدم قبول هذا المنصب والرغبة في العيش مواطناً متحرراً لمعاناة شعبنا وتطلعاته في استعادة دولته وسيادته وحريته وكرامته واستقلالية قراره الوطني».

وأرجع بن عديو قرار إقالته إلى «ضغوط كبيرة للغاية مورست على القيادة السياسية»، مشيراً إلى أن حياته «تهون في سبيل الوطن وتماسك جبهته الداخلية».

وذكر بن عديو، الذي اشتهر بمقارعة التواجد الإماراتي في منشأة بلحاف للغاز في شبوة، أنه كان يدرك أنّ «القرار الوطني إساءة للوطن»، لافتاً إلى أنه «قاوم كل الضغوطات وانحاز إلى رفع الصوت، وهو يدرك أن هذا الخيار له ثمن سيُدفع».

وعلى الرغم من الالتفاف الكبير حول شخص المحافظ السابق، إلا أن قرار إقالته لم يجد رفضاً قبلياً أو شعبياً. غير أن سكان المحافظة المتاخمة لمأرب، يخشون من دخولها في دوامة جديدة، بعد أن تمكن حلفاء الإمارات من العودة إليها، وهذه المرة عبر بوابة حزب المؤتمر الشعبي العام وزعيم قبلي (العولقي) تم الدفع به من الإمارات مطلع الشهر الماضي.

وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إنه لا توجد أي معارضة رسمية للقرار، خصوصاً بعد دعوة المحافظ المُقال أبناء شبوة إلى التعاون مع خلفه، إلا أن هناك امتعاضاً شعبي على مستوى المحافظة واليمن بشكل عام، كون القرار جاء بسبب ضغوط التحالف ولم يكن سيادياً خالصاً.

وبعد اندلاع الحرب، ظل العولقي لأشهر عدة في صنعاء مستفيداً من موقعه الحزبي كعضو للجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي كان حينذاك حليفاً مع جماعة الحوثيين. وعلى الرغم من سيطرة الحوثيين على مسقط رأسه في شبوة، إلا أن العولقي لم يصدر أي ردة فعل، حتى غادر إلى العاصمة الرياض وتم تعيينه مستشاراً لهادي، فيما تحدثت مصادر عن اتفاقه مع الحوثيين لإقتحام منزله في مديرية نُصاب، من أجل استلام مبالغ مالية من التحالف لقيادة المعركة.

> عزا بن عديو قرار إقالته إلى ضغوط كبيرة للغاية مُورسَت
>
> ساوم المجلس الانتقالي قيادة التحالف في مسالة شبوة

وبعد تعيينه مستشاراً شرفياً لهادي، غادر إلى الإمارات وظل فيها طيلة السنوات الماضية، حتى عاد إلى شبوة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وعقد اجتماعات قبلية لحشد القبائل ضد المحافظ السابق محمد صالح بن عديو، وكان آخر ذلك دعوة أنصاره إلى الاعتصام في عاصمة المحافظة عتق، وغرف الشيخ عوض العولقي والذي يقدم نفسه إعلامياً بـ«ابن الوزير»، كنائب برلماني من دون إنجازات تنموية لدائرته في مديرية نُصاب، كما ارتبط اسمه وفقا لمصادر قبلية تحدثت لـ«العربي الجديد»، بإحياء الثارات القبلية، ولعل أبرزها الثار بين قبيلته «الدولة» وقبيلة «المرازيق» والذي لا يزال مستمراً من سنوات، وأدى إلى تعطيل الحياة في سوق مدينة نصاب غربي عتق، وبحسب المصادر، فإن أسرته كذلك تعيش في صراع ثار مع أسرة «آل عريق» وكلا الأسرتين تعودان لقبيلة «الدولة».

ووجد الانفصاليون في سقوط المديريات الثلاث في شبوة فرصتهم لإعادة إربال المشهد داخل المحافظة التي ظلّت عصية عليهم منذ عامين. وبالتوازي مع تحركات عسكرية غامضة لإرسال قوات عسكرية من عدن أو من الساحل الغربي، تم الدفع بالبرلماني المنتمي لحزب المؤتمر الشعبي العام، الشيخ عوض ابن الوزير العولقي إلى المحافظة التي ينحدر منها، بعد غياب دام سنوات.

وشرع العولقي، وهو واجهة قبلية لها ثقلها على مستوى قبيلته التي تمتلك أكبر قاعدة شعبية على مستوى المحافظة، في القيام بتحركات مكثفة لتأليب العشائر على قيادة السلطة المحلية. وجاء ذلك بالتزامن مع تحركات أخرى لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي في الرياض، والتي كانت تطالب بشكل صريح بإقالة المحافظ بن عديو، كشرط لتطبيق ما تبقى من بنود اتفاق الرياض الهش الذي وُقّع نهاية عام 2019.

وساوم المجلس الانتقالي، قيادة التحالف، في مسالة شبوة، إذ أبدى استعداده لتحرير مديريات المحافظة الثلاث وخنق الحوثيين في جبهات جنوبي مأرب، مقابل الإطاحة بالمحافظ بن عديو. ويبدو أن هذا النوع من الابتزاز السياسي قد نجح، كما حصل عند توقيع اتفاق الرياض وتشكيل الحكومة.

وبعد لقاء عُقد الأسبوع الماضي، بين الرئيس اليمني ونائب وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان، المسؤول عن الملف اليمني واتفاق الرياض، تواترت الأنباء عن قرب الإطاحة بن عديو. وعزز ذلك مغادرة الأخير المحافظة إلى خارج البلاد في زيارة علاجية.

وكان من المتوقع أن ترضخ الرئاسة اليمنية للضغوط السعودية بتغيير بن عديو، ولكن عديو، وتشديد المشاريع بتمويل كامل من ميزانية السلطة المحلية التي تحصل عليها من حصة بيع النفط، أحرج التحالف الذي ظهر عاجزاً عن تقديم مشاريع حقيقية في المحافظات الأخرى التي يحكم سيطرته عليها بشكل كلي. وحسب مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، فمنذ تولي بن عديو منصب محافظ شبوة خلال السنوات الثلاث الماضية، قدمت السعودية له دعوات عديدة لزيارة الرياض، وكثير من تلك الدعوات قوبلت بالاعتذار نظراً لانشغاله.

المحافظ إدارة شبوة بعيداً عن تدخلات التحالف، بعد حجب التواصل بقيادات الجيش والأمن في المحافظة، وهو ما تم تنفيذه لاحقاً. وتوالت الخلافات بشأن مرور القوات الإماراتية من بلحاف إلى معسكر العلم شرق مدينة عتق، واعتراض طريقها من قبل النقاط الأمنية وتوقيفها، حتى جاءت مشكلة بلحاف وصراع السلطة المحلية مع القوات الإماراتية لتدق الناقوس الأخير بشأن الخطر الذي تشكله السلطة متمثلة في المحافظ.

وبحسب مصدر حكومي تحدث مع «العربي الجديد»، فإن «المشكلة الحقيقية بين التحالف والمحافظ بن عديو، هي أن الإمارات تريد شخصاً تابعاً لها داخل المحافظة، وكان هذا مستحيل مع بن عديو، نظراً لثقله المجتمعي وشخصيته وتمكين حلفاء الإمارات فقط من الملف الأمني والعسكري. وفي ظل الغموض حول مصير القوات الحكومية في محور عتق، أكدت مصادر محلية في شبوة، لـ«العربي الجديد»، أن «القوات الحكومية لن تذهب إلى أي موقع، فهي تتبع وزارتي الدفاع والداخلية، ولها مسرح عمليات وإمكانيات تابعة للدولة وتعمل وفق المستجدات التي تعيشها المحافظة؛ سواء مع المحافظ الجديد أو غيره».

ولعل أكبر المخاوف في شبوة، يتمثل في عودة النخبة الشبوانية وقيامها بعملية انتقام من أنصار المحافظ السابق، أو العودة لإنشاء معتقلات سرية، كما هو حاصل في سجون الميليشيات المدعومة إماراتياً في عدن أو مطار الريان في حضرموت.

إلى ذلك، عبّر الناشط السياسي ياسر الصابلي، في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقاده بعدم عودة قوات النخبة الشبوانية إلى شبوة، نظراً لكونها قوات غير قانونية ومحسوبة على المجلس الانتقالي فقط. ولفت إلى أنه «ليس من مصلحة التحالف خلق صراعات داخل محافظة شبوة، بل عليه تجنب إشعالها».

ومع تسليم أبناء شبوة وقبائلها بالقرار الرئاسي، تأمل قبائل شبوة أن تتواصل مسيرة النهضة التنموية في محافظتها وكذلك تحقيق الاستقرار، وعدم تركها ساحة لتصفية الحسابات مع القبائل أو قوات الجيش التي ساندت المحافظ السابق في دحر قوات النخبة الشبوانية المدعومة إماراتياً. وتكمن المخاوف مستقبلاً، من إمكانية إصرار التحالف على استقدام قوات من الوية العمالقة السلفية أو قوات طارق صالح، نجل شقيق الرئيس اليمني المخلوع الراحل علي عبد الله صالح، إلى شبوة من أجل تحرير مديريات بيحان وعسيلان والعين من الحوثيين. فهذا الأمر قد يؤدي إلى صدام مع قوات الجيش الوطني الموالية للشرعية في شبوة، التي تزيد المخاوف من إزاحتها عن المشهد وتمكين حلفاء الإمارات فقط من الملف الأمني والعسكري. وفي ظل الغموض حول مصير القوات الحكومية في محور عتق، أكدت مصادر محلية في شبوة، لـ«العربي الجديد»، أن «القوات الحكومية لن تذهب إلى أي موقع، فهي تتبع وزارتي الدفاع والداخلية، ولها مسرح عمليات وإمكانيات تابعة للدولة وتعمل وفق المستجدات التي تعيشها المحافظة؛ سواء مع المحافظ الجديد أو غيره».

ولعل أكبر المخاوف في شبوة، يتمثل في عودة النخبة الشبوانية وقيامها بعملية انتقام من أنصار المحافظ السابق، أو العودة لإنشاء معتقلات سرية، كما هو حاصل في سجون الميليشيات المدعومة إماراتياً في عدن أو مطار الريان في حضرموت.

إلى ذلك، عبّر الناشط السياسي ياسر الصابلي، في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقاده بعدم عودة قوات النخبة الشبوانية إلى شبوة، نظراً لكونها قوات غير قانونية ومحسوبة على المجلس الانتقالي فقط. ولفت إلى أنه «ليس من مصلحة التحالف خلق صراعات داخل محافظة شبوة، بل عليه تجنب إشعالها».

الحدث

الحوثيون يعلنون السيطرة على الجوف
التحالف: حزب الله مشارك بحرب اليمن

عرض التحالف العربي أمس أرقاماً بشأن هجمات الحوثيين على السعودية، متحدثاً كذلك عن دور «حزب الله» اللبناني في الحرب، فيما أعلن الحوثيون سيطرتهم على الجوف

عدن ـ **العربي الجديد**

قدم التحالف العربي الذي تقوده الرياض، أمس الأحد، حصيلة حول الهجمات التي نفذتها جماعة الحوثيين اليمنية تجاه السعودية منذ عام 2015، والخسائر البشرية التي نتجت عنها، مشيراً كذلك إلى دور لعبه السفير الإيراني في صنعاء حسن إيرلو (الذي توفي أخيراً) في معارك محافظة مأرب، بالإضافة إلى عرضه مقطعاً مصوراً يثبت مشاركة «حزب الله» اللبناني في الحرب اليمنية. وبالتزامن مع ذلك، كانت جماعة الحوثيين تعلن سيطرتها على محافظة الجوف شمالي البلاد، عقب مواصلة إطلاق التهديدات ضد من تصفهم بقوى «العدوان».

وقال المتحدث باسم التحالف، العميد تركي المالكي، في مؤتمر صحافي بالرياض، أمس الأحد، إن جماعة الحوثيين شنت هجمات على الأراضي السعودية بواسطة 430 صاروخاً بالستياً و851 طائرة مسيرة، منذ بداية النزاع اليمني قبل أكثر من 7 سنوات. وكشف أن تلك الهجمات العابرة للحدود أسفرت عن مقتل 118 مدنياً؛ 59 منهم من المواطنين السعوديين، و20 من الجنسية اليمنية المقيمين على أراضي المملكة، فيما توزع باقي الضحايا على جنسيات عربية وآسيوية.

وأشار المالكي إلى أن التحالف قام بتدمير 100 زورق مفخخ تم إطلاقها من جانب الحوثيين، كما اتهم الجماعة بتهديد الملاحة البحرية بأكثر من 247 لغماً بحرياً. وتطرق المالكي في مؤتمره للحديث عن دور للسفير الإيراني في صنعاء، والذي توفي أخيراً بعد نقله من العاصمة اليمنية إلى إيران، في معارك مأرب. وقال إن «إيرلو كان يقود العمليات العسكرية في مأرب»، مضيفاً أن «إيران ترعى الأذرع في المنطقة وتقوم بالتدمير والتخريب، وتغذي الفكر الطائفي في اليمن والعراق وسورية ولبنان». وفيما يتهم التحالف إيران بالوقوف خلف جماعة الحوثيين وتزويدها بالأسلحة، حمّل أيضاً «حزب الله» اللبناني المسؤولية عن استهداف المدنيين في الأراضي السعودية، وكذلك في الداخل اليمني. وعرض المتحدث باسم التحالف خلال مؤتمره الصحافي أمس، لقطات مسربة قال إنها تُظهر وجود عناصر من «حزب الله»، وهي تقوم بتفخيخ طائرات مسيّرة بدون طيار، وتدريب عناصر من الحوثيين على إطلاقها. وفي مقطع الفيديو الذي تم التقاطه عبر هاتف محمول من داخل اجتماع سري، ظهر قيادي من «حزب الله» اللبناني، في اجتماع مع القيادي الحوثي، أبو علي الحاكم، الذي يشغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية. وظهر القيادي في «حزب الله»، الذي لم تعرف هويته، وهو يعطي توجيهات بشأن ضرورة حماية سواحل البحر الأحمر، باعتبارها المنفذ الوحيد لتدفق الأسلحة وكذلك الخبراء. ويبدو أن مقطع فيديو الذي حصل عليه التحالف التقط في منتصف عام 2018، عندما تقدمت القوات الحكومية باتجاه ميناء الحديدة، قبل أن تتوقف بعد ضغوط دولية وتوقيع اتفاق استوكهولم بشأن الحديدة. مع العلم أن القيادي البارز في جماعة الحوثيين، محمد علي الحوثي، قال أول من أمس السبت، بعد إعلان التحالف نيته الكشف عن دور «حزب الله» في اليمن «نقول للعدوان المشهور بالتجسس، ليس إنجازاً تفخر به بأنك تتجسس، إنما الإنجاز هو تحقيق الاختراقات في الجبهة».

> اطلق الحوثيون 430 صاروخاً و851 طائرة مسيّرة نحو السعودية
>
> تحدث التحالف عن دور لإيرلو و«حزب الله» في قيادة المعارك

وفي الشأن السياسي، أشار المتحدث باسم التحالف إلى أن المبادرة السعودية لحل الأزمة اليمنية والتي رفضتها جماعة الحوثيين في مارس/ آذار الماضي، ما زالت مطروحة. وأضاف: «مليشيا الحوثي رفضت كل جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة سياسياً، والحوثيون لا يملكون القرار ليكونوا جزءاً من الحل السياسي في اليمن». وتابع أنه «في عام 2019 توصلنا إلى تحديد مناطق لخفض التصعيد، ومليشيا الحوثي استغلت اتفاق خفض التصعيد وحركت قواتها في عدة جبهات». وأفاد بأن «محاولة مليشيا الحوثي السيطرة على مأرب تهدد 3 ملايين يمني»، مؤكداً استمرار عمليات التحالف في هذه المحافظة «من أجل حماية المدنيين والنازحين». واتهم المالكي، جماعة الحوثيين باستخدام مطار صنعاء قاعدة عسكرية لشن الهجمات على المملكة. ونفى وجود حصار على اليمن، مضيفاً أن مطار صنعاء ما زال مفتوحاً أمام رحلات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية.

وبالتزامن مع مؤتمر التحالف، عقد المتحدث العسكري للحوثيين، يحيى سريع، مؤتمراً صحافياً أيضاً، كشف فيه عن مكاسب عسكرية للجماعة في محافظة الجوف، شمالي اليمن. وأعلن سريع السيطرة على كامل محافظة الجوف ما عدا بعض المناطق الصحراوية، وذلك بعد إحكام الجماعة قبضتها خلال الساعات الماضية على منطقة البيتمه قرب الشريط الحدودي الذي يربط المحافظة مع السعودية. وفيما أشار إلى أنهم بصدد «الانتقال إلى مرحلة جديدة من التصدي المشروع للعدوان»، دعا المسؤول العسكري الحوثي اليمنيين إلى مساندتهم و«المشاركة الفاعلة» في ما سمّاها «معركة الحرية والاستقلال».

المالكي: الهجمات الحوثية اسفرت عن مقتل 118 مدنيا (فايز نور الدين/فرانس برس)

شرق غرب

إسرائيل توافق على مضاعفة استيطان الجولان

صادقت الحكومة الإسرائيلية، أمس الأحد، على خطة لمضاعفة الاستيطان في الجولان السوري المحتل، ضمن مخطط استيطاني يشمل إضافة 23 ألف مستوطن. وتعهّد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت (الصورة) بمضاعفة الاستيطان خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة، الذي عُقد بشكل استثنائي في مستوطنة «ميفو حماه» بالجولان المحتل، بحسب قناة «كان» الرسمية.

(الأناضول)

الأردن: إقرار تعديلات دستورية

أقرّت اللجنة القانونية في مجلس النواب الأردني، أمس الأحد، برئاسة النائب عبد المنعم العودات، مشروع تعديل الدستور الأردني لسنة 2021، ومن المرجح أن يشرع المجلس قريباً في مناقشة التعديلات الدستورية. وقال العودات، خلال مؤتمر صحافي، إنه «لا حاجة لما ورد في المادة 3 من مشروع تعديل الدستور، التي نصّت على أن يكون الملك رئيساً لمجلس الأمن الوطني والسياسة الخارجية». وأضاف أن التعديلات الدستورية مرتبطة أساساً بمراحل سابقة بدأت منذ عام 2011، حين تم تعديل الدستور ليواكب عملية الإصلاح السياسي.

(العربي الجديد)

سورية: فقدان 5 عناصر من الحرس الثوري

فقد الحرس الثوري الإيراني، أمس الأحد، الاتصال بمجموعة من العناصر التابعين له، جنوبي تدمر، وسط سورية. وذكر الناشط محمد التدمري أن مجموعة من عناصر الحرس اختفوا أثناء عودتهم من بلدة الطيانية، الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، نحو مقراتهم في تدمر. وأوضح أنه فقد الاتصال بخمسة عناصر يستقلون عربة رباعية الدفع مزودة برشاش متوسط شمالي الطيانية، مشيراً إلى أن من بين المفقودين قيادياً عراقياً مسؤولاً في كتيبة الكزار التابعة للحرس.

(العربي الجديد)

مجلس «الأطلسي ـ روسيا» يلتئم في 12 يناير

حذر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين (الصورة)، أمس الأحد، من أن موسكو أصبحت في موقع لم يعد فيه أمامها مجال للتراجع، في ما يخص مباعث قلقها إزاء تمدد حلف الأطلسي شرقاً. وقال في حوار بثته قناة «روسيا 1» إن الأطلسي «دفعونا إلى الخط الذي لم يعد بوسعنا فيه مواصلة التحرك إلى الوراء». من جهته، دعا الأمين العام للأطلسي، ينس ستولتنبرغ، إلى عقد جلسة لمجلس «روسيا ـ الأطلسي» في 12 يناير/ كانون الثاني المقبل.

(العربي الجديد)

الجزائر: طلب سجن معارض 3 سنوات

طلب ممثل النيابة العامة بمحكمة جزائرية، أمس الأحد، السجن ثلاث سنوات مع النفاذ في حق المعارض فتحي غراس، بعدة تهم منها إهانة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، حسبما أعلنت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين على صفحتها في «فيسبوك». وغراس هو منسق «الحركة الديمقراطية والاجتماعية» اليساري، وأوقف في يونيو/ حزيران الماضي.

(فرانس برس)

تقرير

تفاقم أزمة انتخابات الصومال

مقديشو ـ **العربي الجديد**

عادت الخلافات العميقة لتطفو على السطح بين الرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد، المعروف بفرماجو، ورئيس الوزراء محمد حسين روبلي، بعد إعلان الأول سحب التكليف من الثاني بتنظيم انتخابات طال انتظارها وتتسبب بأزمة مؤسسية خطيرة في البلاد، بسبب «تقصير» في مسؤولياته. وسارع روبلي للرد على خطوة فرماجو بالقول إن الأخير «يعرقل الانتخابات ويريد البقاء في السلطة». واتهم فرماجو، في بيان مساء أول من أمس السبت، رئيس الحكومة الفيدرالية بـ«التقصير» في أداء مهامه بخصوص تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في غضون 14 شهراً منذ توقيع اتفاق 17 سبتمبر/ أيلول عام 2020، الذي كان يفترض أن يستخدم كخط توجيهي للاقتراع.

وقال الرئيس الصومالي، إن رئيس الوزراء «انحرف عن مسار تنظيم الانتخابات في الوقت المحدد لها»، طبقاً للاتفاقيات التي أبرمت بين الشركاء السياسيين في البلاد». ودعا في الوقت ذاته رؤساء الولايات الفيدرالية وسلطات العاصمة مقديشو إلى عقد مؤتمر تشاوري لبلورة عملية تنظيم الانتخابات بهدف تصحيح مسارها، والاتفاق على قيادة جديدة تتولى مهمة تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وجاء قرار فرماجو بعد ساعات من إعلان لجنة الانتخابات الفيدرالية الصومالية، سحب ثقتها من رئيسها محمد حسن عرو، الذي كان الرئيس اعترض عليه، وبعد اتهامات له بالتقصير في أداء الواجبات المنوطة به. من جهته، رد روبلي على قرار فرماجو واتهاماته له بالتقصير، بالقول مقديشو اليوم الإثنين مُقتدراً تشاورياً حول الانتخابات بين الشركاء السياسيين، لبحث آخر المستجدات حول الانتخابات البرلمانية وبحث شكاوى اتحاد المرشحين للانتخابات. وتابع فرماجو أن «رئيس البلاد كان يسعى منذ توليه منصب رئيس الجمهورية للبقاء في الحكم لفترة أطول، إلى جانب محاولاته لإجراء انتخابات تمكنه من العودة إلى كرسي الرئاسة من جديد».

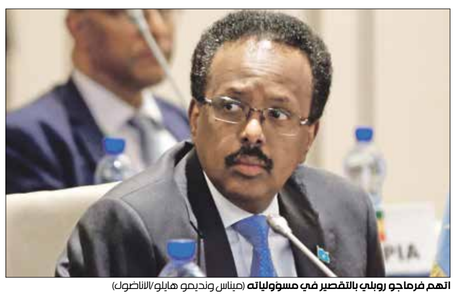
اتهم فرماجو روبلي بالتقصير في مسؤولياته (عيناس وندييمو هايلو/الأناضول)

حول الانتخابات، ما يعكس سعي فرماجو لعرقلة جهود تنظيم الانتخابات، وإفشال كل المساعي الرامية لتنظيم انتخابات شفافة وعادلة»، وكان من المقرر أن تحتضن العاصمة مقديشو اليوم الإثنين مُقتدراً تشاورياً حول الانتخابات بين الشركاء السياسيين، لبحث آخر المستجدات حول الانتخابات البرلمانية وبحث شكاوى اتحاد المرشحين للانتخابات. وتابع فرماجو أن «رئيس البلاد كان يسعى منذ توليه منصب رئيس الجمهورية للبقاء في الحكم لفترة أطول، إلى جانب محاولاته لإجراء انتخابات تمكنه من العودة إلى كرسي الرئاسة من جديد».

متابعة

البرلمان الليبي يجتمع اليوم
تأجيل جلسة الملتقى السياسي

طرابلس ـ **اسامة علي**

أجّلت البعثة الأممية في ليبيا جلسة الملتقى الحوار السياسي، كان من المفترض انعقادها أمس الأحد بشكل افتراضي، للنظر في إعادة تفعيل الملتقى وما يمكن أن يؤديه في هذه المرحلة الحساسة في ليبيا، في وقت ينتظر أن يعقد البرلمان الليبي جلسة اليوم الإثنين في مقره في طبرق، بعد دعوة وجهها رئيس مجلس النواب المكلف، فوزي النويري، ويتولى الأخير تسيير أعمال البرلمان منذ تقديم رئيسه عقيلة صالح ترشحه للانتخابات الرئاسية التي كان يفترض عقدها في 24 ديسمبر/كانون الأول الحالي، لكن موعدها انتقضى من دون إتمامها أو حتى الاتفاق على موعد جديد لتنظيمها. مع العلم أن مصادر برلمانية كانت قد كشفت لـ«العربي الجديد» عن وجود العديد من المقترحات بشأن إتمام استحقاق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، لكن جميعها مقيدة بالأجل الذي حددته وثيقة خريطة الطريق للمرحلة التمهيدية للانتخابات، والذي ينتهي يوم 21 يونيو/ حزيران المقبل.

في هذه الأثناء، أكدت عضوة ملتقى الحوار السياسي، ماجدة الفلاح، لـ«العربي الجديد»، تأجيل الجلسة، مشيرة إلى أن البعثة لم تحدد موعداً جديداً لها. ورجّحت أن يكون وراء قرار التأجيل سعي البعثة إلى إعادة النظر في هيكل الملتقى. وأشارت الفلاح إلى تولي أعضاء من ملتقى الحوار السياسي مسؤوليات سياسية، من بينها شغل بعضهم لمناصب دبلوماسية خارج البلاد، ما قد يعيق أداءهم أو تواصلهم مع الملتقى بسبب انشغالاتهم، ما يسبب النقص في حضور الأعضاء الجلسة المقررة. وشدّدت الفلاح على ضرورة إعادة تفعيل ملتقى الحوار، على اعتبار أنه «كان جزءاً أساسياً في خروج خريطة الطريق، ودوره كان مراقبة تطبيقها، لكن إدارة البعثة السابقة لم تدعُ إلى اجتماع للملتقى رغم كثرة خطاباتنا لها». من جهتها، تلفت الناشطة السياسية الليبية مروة الفاخري إلى أن المستشارة الأممية، ستيفاني ويليامز، خلقت ملتقى الحوار السياسي كجسم سياسي، يعمل بشكل موازٍ لمجلسي النواب والدولة، بهدف تجاوز حالة الانسداد السياسي بينهما في المحطات السابقة، وتشير، في حديثٍ مع «العربي الجديد»، إلى أن وليامز تسعى الآن لإعادة تفعيل الملتقى للسبب نفسه، خصوصاً في مرحلة الانسداد الحاصل في المسار الانتخابي.

رصد

العراق: 4 عمليات ضد «داعش»

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس الأحد، انطلاق عمليات عسكرية واسعة لملاحقة بقايا تنظيم «داعش»، في أربع محافظات شمالي وشرقي وغربي البلاد، مؤكدة أن العمليات تأتي لبسط الأمن وإنهاء تحركات التنظيم. وتأتي هذه العمليات بالتزامن مع قرب انتهاء المهام القتالية للتحالف الدولي، وتحولها إلى مهمات تدريبية، الأمر الذي يفرض على القوات العراقية مسؤولية كبيرة، بتحمل مسؤولية بسط الأمن في البلاد، من دون تدخل عسكري أو استخباري من قبل التحالف. ووفقا لبيان لخلية الإعلام الأمني الحكومية، فإنه «بإشراف قيادة العمليات المشتركة، وبحسب معلومات استخبارية دقيقة، شرعت القطعات الأمنية، صباح الأحد، بثلاث عمليات استباقية، الأولى جنوب غربي قضاء الرطبة (غربي محافظة الأنبار) من خلال الفرقة الخامسة وقيادة عمليات الأنبار، أما الثانية فغربي الثرثار تنفذها قطعات قيادة عمليات صلاح الدين والقوات المتجحفلة معها». وبحسب البيان، فإن «العملية الثالثة يتم تنفيذها جنوب قضاء الحضر في محافظة نينوى». من جهته، أعلن المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة، اللواء يحيى رسول، انطلاق عملية رابعة في سلسلة جبال حمرين بمحافظة ديالى (شمال شرق بغداد).

العمليات العسكرية تهدف لإنهاء تحركات «داعش» (أحمد الربيعي/فرانس برس)

تقرير

استعدادات إسرائيلية لضرب إيران
مفاوضات النووي تستأنف اليوم

بينما تستأنف إيران والولايات المتحدة مفاوضاتهما غير المباشرة في العاصمة النمساوية فيينا اليوم الإثنين، بشأن إحياء الاتفاق النووي الموقع عام 2015، تواصل إسرائيل مراقبة الوضع والتحضّر لأي سيناريو مقبل، على وقع تصاعد التهديدات العسكرية بينها وبين طهران. واختتمت اللجنة المشتركة لأعضاء الاتفاق النووي الجولة السابعة من مفاوضات فيينا، في الـ17 من ديسمبر/ كانون الأول الحالي، من دون تحديد موعد لعقد الجولة الثامنة، قبل أن يتم الاتفاق لاحقاً على عودة الاجتماعات اليوم الإثنين، وسط تحذيرات أوروبية وأميركية من أن الوقت ينفد أمام إيران.

في هذه الأثناء، قالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، إن رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي وجّه بتسريع الاستعدادات لهجوم محتمل ضد إيران. وشمل ذلك إيعازاً إلى سلاح الجو بإجراء تعديلات على البرامج التدريبية للطيارين والملاحين. وأفادت الإذاعة بأنه «سيتم تغيير عمليات التدريب بحيث تكون أكثر انسجاماً مع مخطط الأنشطة العملياتية الخاصة بشن هجوم على إيران».

ويأتي ذلك غداة تحذير الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، أول من أمس السبت، من أي تحرك عدائي تجاه بلاده «سيواجه برد عسكري حازم، بما يؤدي إلى قلب المعادلات الاستراتيجية في المنطقة». في غضون ذلك، اعرب قائد سلاح البحرية السابق في جيش الاحتلال الإسرائيلي، الجنرال احتياط العزار مروم، أمس الأحد، عن اعتقاده بأنه قد يتم التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع إيران يقيّد وتيرة تخصيب اليورانيوم مقابل رفع غالبية العقوبات المفروضة عليها.

وقال مروم، في مقال نشرته صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس، إنه على الرغم من التهديدات المتبادلة بين إيران والدول الغربية، والشعور بأن المفاوضات على وشك التعثر، إلا أنه سيتم في نهاية المطاف التوصل إلى اتفاق نووي جديد. وبحسب المتحدث ذاته، فإن إسرائيل «باتت في أصعب وضع»، إذ سيعود ما وصفه بـ«الإرهاب الإيراني» عبر الأموال التي سيتم تحريرها بعد التوصل إلى اتفاق ورفع العقوبات، الأمر الذي «سيساعد إيران على التحرك في شتى أنحاء الشرق الأوسط، وسيمارس الإيرانيون ضغوطاً أكبر لتكريس تأثيرهم في سورية».

ورأى الجنرال الإسرائيلي أن التهديد النووي الإيراني لن يختفي، إذ «يمكن للإيرانيين مواصلة تقدمهم سراً في المشروع النووي، ما سيمكنهم من تقصير المدة الزمنية اللازمة لحيازة سلاح نووي عندما يرغبون بذلك».

(العربي الجديد، الأناضول)

سيرة

توفي، أمس الأحد، الأسقف الجنوب أفريقي، ديزموند توتو، بعد عقود طويلة من النضال ضد نظام الفصل العنصري في بلاده. والرجل الثائر في بلاده، اعتبر أن الفلسطينيين يدفعون ثمن المحرقة اليهودية إبان الحكم النازي

وفاة ديزموند توتو

محارِب «الأبارتهايد» الأفريقي... والإسرائيلي

ظل رئيس أساقفة جنوب أفريقيا ديزموند توتو، الذي توفي أمس الأحد عن تسعين عاماً، شاغراً على مختلف المفاهيم. لم يكن في الكثير من مواقفه متلائماً مع حلفائه، وحدّة مواقفه جعلته أول رئيس أسود للكنيسة الأنغليكانية في جوهانسبرغ، في ذروة عصر نظام «الأبارتهايد» (الفصل العنصري بين الأقلية البيضاء والأكثرية السوداء) في جنوب أفريقيا. ونال جائزة نوبل للسلام في عام 1984 لمعارضته نظام بلاده، بعد ثلاثة ترشيحات متتالية فاشلة في أعوام 1981 و1982 و1983. وسبق له أن أبدى أسفه في سنواته الأخيرة لعدم تحقق حلمه في أن تصبح جنوب أفريقيا «أمة قوس قزح»، في إشارة إلى تعدد الألوان والأجناس فيها، في مؤشر إلى المسار الطويل الذي ما تزال تخطوه البلاد بعد نحو عقدين ونيّف على الانتهاء من النظام العنصري.

في جوهانسبرغ، أعلنت الرئاسة في جنوب أفريقيا وفاة توتو، وقال الرئيس سيريل رامافوزا: «يفتح رحيل كبير الأساقفة الفخري ديزموند توتو فصلاً آخر من فصول الحزن في توديع أمتنا لجيل من العظماء، الذين تركوا لنا جنوب أفريقيا محرّرة». وأضاف «ديزموند توتو كان وطنياً لا مثيل له». ولم تورد الرئاسة أي تفاصيل عن سبب الوفاة. وقال الرئيس: «أصالة عن الشعب برمّته، أعبّر عن عميق الحزن بوفاة» وجه بارز من وجوه التاريخ في البلد. وأضاف أن توتو كان «رجلاً يتميّز بذكاء لافت ونزاهة ولم تقوّ عليه قوات الفصل العنصري. وكان على قدر كبير من الرقّة في تعاطفه مع الذين كابدوا القمع والظلم والعنف في نظام الفصل العنصري، ومع المظلومين والظالمين على حد سواء في العالم أجمع».

وتدهورت صحة توتو في الأشهر الأخيرة، ولم تعد له إطلالات علنية، لكنه كان يوجّه دوماً تحية إلى الصحافيين الذين يتابعون تنقلاته، بيسمة أو نظرة معبّرة، كما حدث مثلاً خلال تلقّيه اللقاح المضاد لفيروس كورونا في أحد المستشفيات، أو خلال قداس في مدينة كابتاون احتفاءً ببلوغه سن الـ90 في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وكان الأطباء قد اكتشفوا إصابة توتو بسرطان البروستات في أواخر التسعينيات، ودخل المستشفى عدة مرات في السنوات الأخيرة للعلاج من التهابات تتصل بعلاجه من السرطان.

> قاد توتو مسيرات ضد نظام «الأبارتهايد» في الثمانينيات
>
> توتو: إسرائيل لن تحصل على الأمن بواسطة الأسوار والبنادق

توتو أول رئيس أسود للكنيسة الأنغليكانية

وُلد توتو لعائلة تنتمي لإثنيتي كوسا وتسوانا، وهما من أكبر الإثنيات في جنوب أفريقيا وجوارها، في عام 1931. وفي سنّ الـ12، انتمت عائلته، المعمدانية الأصل، إلى الطائفة الأنغليكانية، وبات خادماً في الكنيسة. وبعمر الـ24 باشر التدريس في أحد المعاهد في جوهانسبرغ، لكنه ترك المهنة بعد ثلاث سنوات، معلّلاً ذلك بسوء المناهج التعليمية الموجّهة ضد السود. وفي عام 1962 غادر بلاده إلى إنكلترا، حيث تعلّم اللاهوت، قبل العودة إلى جنوب أفريقيا، مدرّساً المادة نفسها في كيب تاون. وفي عام 1975 بات أول رئيس أسود للكنيسة الأنغليكانية في البلاد، ثم أصبح الأمين العام لمجلس الكنائس في جنوب أفريقيا في عام 1977. وفي عام 1980 تحوّل إلى مواجهة نظام بلاده العنصري بقوة، مع دعوته رئيس الوزراء، المنتمي إلى الأقلية البيضاء، بيتير فيلم بوثا، إلى إنهاء نظام «الأبارتهايد»، في أول لقاء من نوعه بين قائد أسود والحكومة العنصرية. ودفعت مواقفه الحكومة في حينها إلى مصادرة جواز سفره. وعلى الرغم من سجنه لمشاركته في مسيرات مندّدة بالنظام العنصري، إلا أن توتو لم يدعُ يوماً إلى حمل السلاح. ولخّص ذلك بقوله: «لن أدعو أحداً إلى أن يحمل سلاحاً قط. لكنني سأصلّي من أجل الذين يحملون سلاحاً، داعياً إلى أن يكونوا أقلّ قسوة».

وبعد فوزه بجائزة نوبل للسلام في عام 1984، بات توتو أول أسقف أسود في جوهانسبرغ، ودافع علناً عن المقاطعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا، مؤيداً العصيان المدني كوسيلة لتفكيك نظام الفصل العنصري. ومع استشعار الرئيس الأبيض، فريدريك فيليم دي كليرك، توسّع عصيان الأكثرية السوداء في البلاد، بأمر سلسلة إصلاحات، مطيحاً بنظام الفصل العنصري، ومفرجاً عن كبار القادة المعارضين لهذا النظام، وأبرزهم نيلسون مانديلا. وفي عام 1994، انتُخب مانديلا، الذي سُجن بين عامي 1962 و1990، رئيساً لجنوب أفريقيا، فقرر تعيين توتو رئيساً لـ«لجنة البحث عن الحقيقة والمصالحة» (عملت بين عامي 1996 و2003)، التي اهتمت بالكشف عن الفظائع التي ارتُكبت في زمن «الأبارتهايد». رفض دي كليرك عمل اللجنة، مقترحاً تقديم الاعتذار ومنح العفو عن الجرائم. وعلى الرغم من استقالة توتو من عمله الكنسي للتفرّغ للجنة، إلا أنه تعرّض لانتقاد بسبب ضعف نتائجها، قياساً على فداحة الفظائع المُرتكبة ضد السود.

لم يرَ توتو بدّاً من مواجهة النظام الجديد في جنوب أفريقيا، منتقداً الرئيسين السابقين، ثابو مبيكي وجايكوب زوما. ورأى أن حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم، لم يقم بما يكفي من أجل محاربة الفقر، وأن قدراً كبيراً من الثروة والسلطة السياسية تتركز في أيدي نخبة سياسية سوداء جديدة. كما كان توتو شديد الانتقاد لحكومة روبرت موغابي في زيمبابوي، التي تحرّرت من الاستعمار البريطاني، لكنها لم تخرج من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ديكتاتورية رئيسها.

الفلسطينيون يدفعون ثمن المحرقة اليهودية

ولم تنحصر مواقف توتو ونشاطه على بلاده وجوارها فحسب، بل كان رئيساً للجنة تقصي الحقائق المستقلة، المكلفة من قبل مجلس حقوق الإنسان، حين زار قطاع غزة في عام 2008. وفي تقرير له حول مجزرة بيت حانون، التي استشهد فيها 19 فلسطينياً في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، اتهم توتو المجتمع الدولي بالفشل في القيام بدوره في احترام معاناة الفلسطينيين في غزة، وذلك بسبب صمته والذي يعتبر تواطؤاً كبيراً من قبله. وأعرب عن صدمته بما شاهده في غزة. وجاء في تقرير البعثة، أن الإسرائيليين انتهكوا حق الفلسطينيين في الحياة، ليس فقط بالقتل، ولكن أيضاً من خلال انتهاكهم لحقوقهم النفسية والجسدية، التي ما زالت تُنتهك بطرق عديدة. أساساً لم تكن العلاقة بين توتو والإسرائيليين على ما يُرام، إذ سبق له أن شبّه السود في جنوب أفريقيا بالفلسطينيين الذين يقطنون الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. وقال: لا أستطيع أن أستوعب كيف يمكن لشعب عانى الأمرّين كاليهود، أن يفرض هذا الكم من المعاناة على الشعب الفلسطيني.

وكان لافتاً، أنه حين كان توتو في الأراضي المحتلة، إجراؤه مقابلة مع صحيفة «هارتس» الإسرائيلية، اعتبر فيها أن «الفلسطينيين يدفعون ثمن المحرقة اليهودية إبان الحكم النازي (الألماني)، وأن إسرائيل لن تحصل أبداً على الأمن بواسطة الأسوار والبنادق». وقال: «الغرب يشعر بالذنب تجاه إسرائيل بسبب المحرقة، لكن من الذي يدفع الغرامة؟ إنهم العرب، الفلسطينيون». وأشار إلى أن النظام العنصري في جنوب أفريقيا حاول الحصول على الأمن بواسطة البندقية «لكن تم تحقيق ذلك فقط بعد أن اعترف بحقوق الإنسان لكافة البشر واحترمها من دون تمييز».

تجاوز توتو ثوابت أساسية في كنيسته، ومنها دفاعه عن حقوق المثليين، معتبراً أنه «لن يعبد إلهاً يكره المثليين». ومع أنه لم يقترب من مبدأ «لاهوت التحرير» الذي ساد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في أميركا اللاتينية، إلا أنه لم يكن بعيداً عن ثوابت المساواة المجتمعية بين كل أركان المجتمع. ولم تخلُ ثورته الخاصة من تأييد مبدأ «المساعدة على الانتحار»، مناقضاً جوهراً منصوصاً في مختلف أدبيات الكنائس، وهو «حق الحياة»، مشيراً إلى أنه «لا ينبغي المحافظة على الحياة بأي ثمن».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

من الاطلالات الأخيرة لتوتو في أكتوبر الماضي (رودجر بوشن/فرانس برس)

ثناء وإشادة

الثناء العديد من المسؤولين في العالم على الأسقف الجنوب أفريقي، ديزموند توتو. واعتبر المسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية، أبو واصل يوسف، أن توتو كان «من أكبر مؤيدي» القضية الفلسطينية.

وحيّا رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة) دوره «الحاسم» من أجل «جنوب أفريقيا جديدة». وأشاد كبير أساقفة كانتربري جاستن ويلبي بتوتو. واعتبرت برنيس كينغ ابنة داعية الحقوق المدنية الأميركي مارتن لوثر كينغ: «نحن أفضل حالاً لأنه كان هنا».

شرق غرب

اليونان: وفاة الرئيس السابق كارولوس بابولياس

أعلنت الرئيسة اليونانية كاترينا ساكيلاروبولو، أمس الأحد، وفاة الرئيس السابق كارولوس بابولياس، الذي كان رئيساً في ذروة الأزمة الاقتصادية 2008-2009، عن 92 عاماً. وبابولياس الآتي من صفوف حزب «باسوك» الاشتراكي، انتُخب رئيساً للمرة الأولى في عام 2005، قبل إعادة انتخابه لولاية ثانية مدتها خمس سنوات في 2010، في بداية الأزمة اليونانية التي أغرقت البلاد في اضطراب سياسي واقتصادي كان الأخطر منذ عقود، ولا تزال ذيولها مستمرة حتى اليوم.

(فرانس برس)

بوركينا فاسو: 41 قتيلا بهجمات لمسلحين

أعلنت سلطات بوركينا فاسو، مساء أول من أمس السبت، مقتل 41 شخصاً من مدنيين وعسكريين، في هجوم نفذه جهاديون يوم الخميس الماضي في شمال البلاد. وأفادت الحكومة في بيان، بأن «بعثة تمشيط منطقة الكمين الذي نصبته جماعات مسلحة إرهابية ضد رتل من متطوعي الدفاع عن الوطن ومدنيين، عثرت على 41 جثة».

(فرانس برس)

الصين تستبدل حاكم شينجيانغ

استبدلت الصين، مساء أول من أمس السبت، أمين لجنة الحزب الشيوعي الصيني بمنطقة شينجيانغ، تشن تشيوان غوه بما شينغ روي، حاكم إقليم غوانغدونغ. وأشرف تشن، بحكم منصبه، على الحملة الأمنية التي تستهدف عرقية الإيغور ومسلمين آخرين، تحت مسمى «محاربة التطرف الديني». وتشير تقديرات باحثين من الأمم المتحدة ونشطاء في مجال حقوق الإنسان إلى احتجاز أكثر من مليون مسلم في معسكرات في شينجيانغ، غربي البلاد.

(رويترز)

تقرير

الحدود الأفغانية ـ الباكستانية: توتر أمني بأبعاد سياسية

تشهد الحدود الأفغانية الباكستانية توترات أمنية ذات أبعاد سياسية، على وقع ارتفاع نبرة الخطب الأفغاني من سلوكيات باكستان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تشهد الحدود الأفغانية الباكستانية توترات أمنية في الآونة الأخيرة بسبب محاولة القوات الباكستانية نصب سياج على الحدود، تعتبر حركة طالبان بأنه يقع داخل الأراضي الأفغانية. ويأتي هذا التوتر ليضاف إلى قائمة من القضايا العالقة بين باكستان والحركة، ما يجعل العلاقة بينهما مفتوحة على احتمالات عدة. وأظهرت فيديوهات متداولة على منصات التواصل الاجتماعي قوات طالبان، وهي تجمع الأسلاك التي أتت بها القوات الباكستانية من أجل نصب السياج. ولم تكتفِ الحركة برفع السياج في بعض مناطق ولاية ننغرهار، بل استهدفت المناطق الباكستانية على الحدود، ونشرت تسجيلاً مصوّراً لذلك على منصات التواصل الاجتماعي. وظهر أحد عناصر الحركة، وهو من رماة الصواريخ على الجانب الباكستاني، وهو يقول إن «الجيش الباكستاني اعتدى على أراضينا ونحن نقوم بالرد بالمثل».

بدوره، ظهر رئيس استخبارات طالبان في ولاية ننغرهار، دكتور بشير، المعروف بعدائه لتنظيمات مسلحة أخرى، وهو يتوجّه للجنود الباكستانيين بالقول: «أحذركم من الاقتراب من حدودنا. نحن لا نريد الحرب، وعليكم ألا تجبرونا على ذلك، حينها سنحاربكم وسيكون اللوم عليكم. لن نسأم على سيادة دولتنا وفي الدفاع عن أراضينا».

كما زار قائد القوات المسلحة في حكومة طالبان قاري فصيح الدين مراكز قوات الحركة على الحدود الأفغانية الباكستانية في منطقة بلوسي بمديرية لعل بوره في ولاية ننغرهار، مساء الجمعة الماضي. وقال فصيح الدين، في كلمة له أمام القوات التي وضعتها طالبان في حالة تأهب قصوى، بسبب التوتر مع القوات الحدودية الباكستانية: «نؤمن بمبدأ حسن الجوار مع الجميع، ولكننا في الوقت نفسه مستعدون لمواجهة أي اعتداء على أراضينا». ونقل المكتب الإعلامي في حكومة ولاية ننغرهار الشرقية، عن فصيح الدين قوله: «إذا اعتدى أحد على أراضينا فلن تصمت الحركة، وتكون الدولة المعتدية مسؤولة عن النتائج الوخيمة».

وفي ولاية كنر، المجاورة لننغرهار، أطلقت القوات الباكستانية الصواريخ على مناطق مختلفة في مديرية سركانو. كما سبق أن استهدفت طائرة بلا طيار مجهولة مواقع في الولاية، وتردد أن هدف الطائرة كان ولم تعد له إطلالات علنية، لكنه كان يوجّه

> طالبان: لن نساوم على السيادة وفي الدفاع عن أراضينا

القيادي في طالبان باكستان المولوي فقير محمد، وهو أحد الذين أفرجت عنهم طالبان بعد السيطرة على كابول، لكنه لم يصب بأذى. وأثار استهداف القوات الباكستانية لمناطق في كنر استياءً واسعاً في أفغانستان.

وفي تعليق له على القضية، يقول الإعلامي الأفغاني سميع يوسفزاي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن حكومة طالبان وليدة وضعيفة وهشة، ولا تتحمل الحرب مع أي جهة. ويعتبر أن الحركة تواجه ملفات داخلية وخارجية، وليس من سياساتها إشعال الحرب مع أي جهة، تحديداً باكستان، التي ترى أن التواصل مع طالبان يمرّ عبرها، مستبعداً أن يكون ما يحدث على الحدود هو التوجه السائد لدى القيادة العليا لطالبان. ويؤكد أن ما حصل ليس إلا أفعالاً قام بها بعض القادة الميدانيين، لكن زيارة قائد القوات المسلحة الأفغانية قاري فصيح الدين للمنطقة، قد تشير إلى أن القضية ليست مقتصرة على بعض القادة الميدانيين.

ويرى يوسفزاي أن باكستان مرتاحة جداً، وهي لم تكن كذلك في العقدين الماضيين، حيث كان في كابول جيش واستخبارات ولوبي معارض تماماً لباكستان، غير أنّ كل ذلك انهار الآن، لغياب الرئيسين السابقين أشرف غني وحامد كرزاي، وشخصيات عدة اعتادت على رفع الصوت ضد باكستان.

وفي سياق التطورات المتصاعدة على الحدود، أثارت تصريحات رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان امتعاضاً في أفغانستان. ففي كلمة له أمام اجتماع منظمة التعاون الإسلامي، في 19 ديسمبر/كانون الأول الحالي في إسلام أباد، اعتبر خان أن منع الفتيات من التعليم جزء من ثقافة القبائل الأفغانية. ووصف الحكومات الأفغانية السابقة بـ«الفاسدة». وردّ كرزاي على خان بالقول، إن لا أساس لكلامه، والشعب الأفغاني لديه شغف بالتعليم، نساءً ورجالاً، معتبراً أن خان يتدخل في شؤون أفغانستان.

من جهته، يضع الناشط الأفغاني نصير أحمد كمال في حديث مع «العربي الجديد» ما يحصل على الحدود، في سياق محاولات لتهدئة غضب الأفغان إزاء تصريحات خان، لأن طالبان لا تتحمل في الوقت الراهن غضب باكستان ولا العداء معها.

وتتبنى طالبان في الوقت الراهن سياسة المصالحة في التعامل مع دول الجوار، وهذا ما أشار إليه نائب وزير الخارجية، عضو المكتب السياسي للحركة في الدوحة شير محمد عباس ستانكزاي، في حواره الأخير الذي بثته قناة «شمشاد» المحلية، يوم الخميس الماضي. واعتبر أن لطالبان مبادئ أساسية، ومنها سياسة المصالحة والعمل مع كافة دول الجوار، على ألا يشكّل ذلك خطراً على أي دولة، مجاورة أو غير مجاورة للأراضي الأفغانية.

ويسود اعتقاد لدى مراقبين بأن باكستان ترى في التطورات الأفغانية بعد انهيار حكومة الرئيس السابق أشرف غني والجيش والاستخبارات تباعاً بيد طالبان، مكسباً كبيراً لها. من طرفها تبذل إسلام أباد، وفقاً لمصادر القرار في باكستان، جهوداً حثيثة من أجل إخراج طالبان من عزلتها الدولية وإقناع العالم بالتعامل معها، خصوصاً بما يتعلق بالمساعدات الإنسانية والاعتراف بحكومتها. وكانت استضافة باكستان اجتماع منظمة التعاون الإسلامي للبحث في شؤون أفغانستان، آخر ما فعلته إسلام أباد في هذا الصدد. لكن العسكريين في حركة طالبان، وبخلاف السياسيين، غير راضين عن تعامل باكستان مع بلدهم، ويظنون أن ما تفعله إسلام أباد هدفه القول للعالم إن الطريق إلى طالبان يمرّ عبرها.

وحول ذلك، يقول القائد الميداني في الحركة محمد سليم في حديث مع «العربي الجديد»: إننا منذ البداية لم نكن نعتمد على سياسات باكستان، ولا نستطيع أن نعتمد عليها. ألم تكن هي من سلمت سفيرنا الملا عبد السلام ضعيف إلى الولايات المتحدة بعد سقوط حكومتنا في عام 2001؟ ألم يلقَ القيادي البارز في الحركة، الملا عبيد الله، وهو الأهم في طالبان بعد المؤسس الملا عمر، حتفه في سجن باكستاني؟ ويضيف: هناك نحو 1300 شخص من عناصر وقيادات الحركة بيد الاستخبارات الباكستانية، ولا نعرف مصيرهم بعد. ويرى أنه «لا يمكن لنا أن نعتمد على باكستان، إلا إذا أثبتت من خلال سياستها أنها ليست ضد دولتنا، ونحن خرجنا من نطاق تنظيم مسلح إلى دولة لها سيادتها وأولوياتها وخطوطها الحمراء». ويشدّد على أن ما يحدث هذه الأيام على الحدود الباكستانية الأفغانية لن تتحملها طالبان ولا الشعب الأفغاني طويلاً، بل سيكون هناك رد فعل أقوى وأشدّ.

عنصر من طالبان ينظم العبور على الحدود (جافيد تاقير/فرانس برس)

لجنة «رد المظالم» تضيّق الخناق على المعتدين

انتهاك حقوق السوريين في عفرين

يشهد الشمال السوري انتهاكات عدة، خصوصاً في عفرين، ما دفع لجنة «رد المظالم» للتدخّل ووضع حدّ لمسلسل طويل من الاعتداءات على السوريين

أمين العاصي

تكثّف لجنة «رد المظالم»، التي تم تشكيلها أواخر العام الماضي من قبل «الجيش الوطني السوري» المعارض بالتعاون مع «المجلس الإسلامي السوري»، من مساعيها للحد من التجاوزات التي تحدث بحق السكان في منطقة عفرين، ذات الغالبية الكردية في ريف حلب الشمالي الغربي، وتحديداً متزعم فصيل «فرقة السلطان سليمان شاه» أحمد الجاسم، المعروف بـ «أبو عمشة».

وذكرت مصادر مطلعة أن اللجنة طالبت بتسليم شقيقي «أبو عمشة» للقضاء، بسبب انتهاكات مارساها منذ عام 2018 في ناحية الشيخ حديد الخاضعة لهذا الفصيل. وقد أقال الفصيل، أول من أمس السبت الماضي، شقيقي الجاسم من عملهما، باسل الجاسم «أبو سراج الليزر»، الذي يتولى المكتب العسكري في الفصيل، وسيف الجاسم الذي كان يرأس المكتب الأمني. وتحدثت مصادر من داخل اللجنة في تسجيلات صوتية عن حوادث «ابتزاز جنسي»، و«التسلط على رقاب الناس»، و«سلب الناس أرزاقها»، وفرض إتاوات على السكان، وحوادث سرقة، واعتقالات من دون تهم، وتعذيب في سجون يشرف عليها الفصيل.

وكانت اللجنة قد تشكّلت في أواخر العام الماضي بمبادرة من «المجلس الإسلامي السوري»، بعد ازدياد حالات التعدي والتجاوز بحق السكان المحليين والوافدين إلى منطقة عفرين من مختلف المناطق السورية. ووفق مصادر مطلعة، تضمّ اللجنة المكلفة بالتحقيق بالتجاوزات من قبل فصيل «فرقة السلطان سليمان شاه»، في منطقة الشيخ حديد في عفرين، كلا من: عضو المجلس الإسلامي عبد العليم عبد الله، والشيخ أحمد علوان، والشيخ موفق العمر. وكشف علوان في حديث مع «العربي الجديد»، أن «اللجنة قطعت الشوط الأكبر في عملها في ناحية الشيخ حديد»، مشيراً إلى وجود تعاون وتجاوب من الأطراف المعنية.

ونوّه إلى أنه «هناك مداولات حول تغيير مكان توقيف المتهمين. ولا نستطيع الآن الإفصاح عن حيثيات التحقيق حتى تكتمل الصورة ونرى الحكم المناسب حول القضايا المتداولة». ولفت إلى أن «قيادة غرفة عمليات عزم (تضم فصائل معارضة نافذة في الشمال)، وكّلت اللجنة وفوضتها وتعهدت بتنفيذ أحكامها»، موضحاً أن «لجنة الشيخ حديد طارئة». وقال: هناك لجنة وطنية مشكلة مدعومة من المجلس الإسلامي ومن فصائل الجيش الوطني، ستتابع عملها في مناطق سيطرة هذه الفصائل في الشمال السوري.

وتهدف لجنة رد المظالم الى تحسين الواقع الأمني وتمكين المؤسسات الرسمية في مناطق «غصن الزيتون» التي تضم عفرين وريفها، و«درع الفرات» وتضم جانباً كبيراً من ريف حلب الشمالي، و«نبع السلام» في منطقة شرقي نهر الفرات، الممتدة بطول 100 كيلومتر بين مدينتي تل أبيض في ريف الرقة، ورأس العين في ريف الحسكة. وتشهد كل هذه المناطق انتهاكات من قبل بعض الفصائل المنضوية في «الجيش الوطني»، إلا أنها تتركز أكثر في منطقة عفرين، التي خضعت لهذه الفصائل في الربع الأول من عام 2018. ومنذ تشكيلها بتّت اللجنة بمئات الدعاوى المقدمة إليها من السكان، وأعادت إلى عدد كبير منهم أملاكهم، وفق مصادر من داخل اللجنة. كما حلّت العديد من النزاعات حول منازل ومحال تجارية ومنعت فرض الضرائب على السكان.

وتُقسم منطقة عفرين إلى سبع نواح هي: عفرين، الشيخ حديد، معبطلي، شران، بلبل، جنديرس، راجو.

من جانبه، أوضح المتحدث باسم اللجنة، وسام القسوم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «اللجنة هي مبادرة وطنية من عدد من نخب الثورة وفصائل الجيش الوطني»، معتبراً أن قوة اللجنة العسكرية تأتي من فصائل «الجيش الوطني» الممثلة جميعها في اللجنة، إضافة إلى القوة الشعبية المؤيدة والداعمة لها. وشدّد على أن «اللجنة تنظر في الدعاوى المقدمة ضمن شروط معينة أبرزها: ألا تكون منظورة في القضاء، وأن تتعلق بأفراد الجيش الوطني، أو أن يكون صاحب الدعوى قد حصل على قرار حكم أصولاً من المؤسسات القضائية، وعجز عن التنفيذ لامتناع المحكوم ضده عن ذلك، استناداً إلى قوة يعتمد عليها. وحينها تقوم اللجنة بتنفيذ القرار ودعم المؤسسات الثورية ضمن ترتيب وإجراءات معينة عندها». وأوضح أن اللجنة «تنظر في أي تجاوزات قد تقع من منتسبي الجيش الوطني في منطقة غصن الزيتون، وفي أي فرائض أو ضرائب قد يتم فرضها على الأهالي من دون وجه حق، وأي خلاف أو نزاع داخلي قد يقع تتدخل اللجنة لوقف الاقتتال الحاصل».

عناصر من «الجيش الوطني» خلال عرض عسكري باكتوبر (بكر القاسم/فرانس برس)

اللجنة قطعت الشوط الأكبر من عملها في ناحية الشيخ حديد

وفي السياق، يرى الباحث في مركز «الحوار السوري» ياسين جمول في حديث مع «العربي الجديد»، أن «تجربة لجنة ردّ المظالم من التجارب الناجحة في الشمال السوري، كفكرة وأهمية». ويعتبر أن الشمال السوري «بيئة عسكرية ومنطقة حرب، وإن لم تشهد معارك على نحو ما كانت عليه منذ سنوات»، مضيفاً: وهذا ما يجعل الكلمة الأولى والأخيرة للفصائل العسكرية، وإن لم تعد بوجود الإدارة التركية كما كانت ولكنها صاحبة «البندقية» التي تضبط من جهة وتُرهب من جهة أخرى.

ويوضح جمول أن «هذه الفصائل ليست متشابهة لجهة بنائها وتنظيمها وكذلك من جهة انضباط عناصرها»، معتبراً أن السلاح يُفسد مع أجواء الحرب والتنازع بين الشركاء على المصالح والغنائم. ويشير إلى أن «قادة الفصائل كلهم يؤكدون دعمهم للجنة رد المظالم»، مضيفاً: لكن مع وصولها إلى كل واحد فيهم وما تحت يده ستجده يتوقف، لأنه من جهة يخشى على نفسه أن يضعف ويُؤكل إن خسر مكاسبه، ومن جهة أخرى قد لا تكون له السلطة اللازمة على عناصره لينتزع ما في أيديهم، بل قد يقع اقتتال بينهم وينفضّون عنه إن حاول نزع ما سيطروا عليه. ويعرب عن اعتقاده بأن «اللجنة مهمة جداً، وضعفها حالياً لا يبرر الطعن بها أو التقليل من أهميتها، وهنا يتأكد دور الحاضنة الشعبية في دعمها، فمهما بلغت سطوة الفصائل وتجاوزاتهم، تبقى لوحة التحكم الأساسية بيد الناس.